هذا التحسين، فمن الضروري ان تدخل ضمن اعمال الحكومة الارض باجمعها والمياه»[٣٦]. فقد ذكر ارثر واكهوب، في مجال تبريره موقف الحكومة من تقديم الامتياز لليهود، في اجتماع تم بينه وبين اللجنة التنفيذية العربية في صيف ١٩٣٤، «ان الحكومة لا يمكنها ان تقوم بالتجفيف المطلوب في الامتياز لضخامة نفقات المشروع»[٣٧]، في حين ان «تقديرات الخبراء اشارت الى ان المشروع لا يحتاج... لاكثر من ٧٥٠ الف جنية لتجفيف اراضي الحولة، وسيكون دخله السنوي، بعد ذلك، نصف مليون جنيه»[٣٨].

وفي اطار تحديداتها لمساحة حدود الامتياز، اصدرت الحكومة قانون حدود امتياز الحولة رقم ٦ لسنة ١٩٣٨[٣٩]. وبموجب هذا القانون تمكن اصحاب الامتياز من وضع يدهم على هذه الاراضي وطرد المزارعين منها، حيث لم يعترف لهم بأدنى حقوقهم في تلك الارض، رغم انهم كانوا قد جففوا تلك الاراضي واستصلحوها منذ العهد التركي، حتى اصبحوا يتمتعون بحقوق المزارعة. وقد حرمت جراء ذلك ١٥٠٠ عائلة من اية حقوق لها بالارض. كما فرضت الحكومة، بموجب المادة الرابعة من ذلك القانون، الحبس والغرامة على كل مزارع يمارس أي حق في هذه الاراضي. وبرغم ان ما «باعه سليم سلام كان ١٦٥٠٠٠ دونم»[٤٠]، فان القانون لم يعترف للفلاحين «الا بمساحة لا تتجاوز ١٥٧٤٤ دونماً من مجموع اراضي منطقة الحولة»[٤١] البالغة حوالى ٢٣٧ الف دونم.

كما منحت حكومة الانتداب اصحاب الامتياز سلطة مطلقة، دون سواهم، باصطياد سمك بحيرة الحولة المشمولة في منطقة الامتياز واعفتهم من اية بدلات ايجار، سوى دفع قيمة رخصة صيد السمك التي كانت ٥٠٠ مليم[٤٢]. وحرمت، في الوقت نفسه، المواطنين العرب الذين كانوا يعيشون على صيد السمك، من الاصطياد في مياه البحيرة المشمولة ضمن منطقة الامتياز، بما في ذلك اولئك الذين كانوا يملكون تراخيص صيد رسمية صادرة قبل ١/١٠/١٩٣٤، ويحق لهم، بموجبها، الصيد في جميع مياه بحيرة الحولة.

وقد ترتب على ذلك اخراج اهل الحولة من اراضيهم التي استوطنوها منذ مئات السنين وتشريدهم منها، ليحل اليهود محلهم فيقيموا المستوطنات على ضفاف البحيرة.

امتياز شركة البوتاس الفلسطينية

املاح البحر الميت ومعادنه كانت منذ العام ١٨٣٥ مثار اهتمام كبير من قبل البريطانيين والأميركيين والفرنسيين والاتراك ايضاً. ولذلك، فان الجنرال اللنبي، بعد ان احتل القدس، كان من اوليات ما عمله استدعاء فريق خبراء بريطانيين من لندن للقيام بالابحاث اللازمة. وقد توصلت اللجنة الى نتائج ايجابية شكلت حافزاً كبيراً لدى بريطانيا للتفكير الجدي باستثمار البحر الميت.

وكان مئير نوفومسكي (مهاجر يهودي من روسيا) من المهتمين الجديين بذلك. فقد قام منذ سنة ١٩١٩ باجراء دراسات واسعة حول امكانية الاستثمار التجاري للثروة المعدنية في البحر الميت. وفي سنة ١٩٢٠، أجرى تجارب عملية منظمة ومتعددة على شاطىء البحر، وقد تكللت بالنجاح. ولذلك، فانه بمجرد ان اعلنت بريطانيا سنة ١٩٢٥ عن رغبتها في منح امتياز لاستثمار هذه الثروة، تقدم نوفومسكي والميجور توماس غريغوري تولوخ (بريطاني)، مشتركين باسم شركة البوتاس الفلسطينية، بطلب للحصول على امتياز استغلال ثروات البحر الميت. و «في سنة ١٩٢٩ سجلت الشركة، كشركة بريطانية، براسمال قدره ٤٠٠ الف جنيه»[٤٣]، وحصلت على الامتياز في